EUROPEAN CENTER FOR CONSTITUTIONAL AND HUMAN RIGHTS

مراقبة المحاكمة: المحاكمة الأولى في العالم حول التعذيب في سوريا

يدعم المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الانسان ECCHR الناجين والناجيات السوريين من التعذيب في محاكمة الخطيب في المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز- ألمانيا. ستجد أدناه تحديثات منتظمة حول الإجراءات.

يدعم المركز الاوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الانسان ECCHR 17 نأجيًا من التعذيب قاموا بتقديم شهاداتهم الى للشرطة الجنائية الالمانية الاتحادية. سبعة هم مدعون مشتركون في المحاكمة ويمثلهم محامون من شركاءنا.

إن عمل ECCHR في محاكمة الخطيب هو جزء من سلسلة من الدعاوى الجنائية التي قدمناها مع ما يقرب من 100 سوري في ألمانيا والنمسا والسويد والنرويج.

تحديثات حول المحاكمة:

اليوم السادس، 19 مايو 2020 - معلومات أساسية عن خلفية بلاغ قدمه أنور ر. وعن الوضع في سوريا

تم استدعاء شاهدتين للمثول في اليوم السادس من المحاكمة. وشهدتا بخصوص بلاغ قدمه أنور ر. لدى الشرطة في برلين في فبراير 2015 عندما شعر بملاحقته وتهديده من قبل المخابرات السورية.

الشاهدة الأولى وهي شرطية برتبة نقيب تذكرت جزئيًا ما حدث منذ خمس سنوات. وكان البلاغ إستثنائيًا مقارنة بعملها المعتاد. وسردت ضابطة الشرطة إن أنور ر. حضر إلى مخفر الشرطة برفقة مترجمة لأنه لا يتقن الألمانية والإنجليزية. وقدم أنور ر. ومرافقته لضابطة الشرطة وثائق عُرضت على الجميع في قاعة المحكمة بطريقة واضحة للعيان: عدة صفحات كتبها أنور ر. باللغة العربية وبخط اليد وترجمتها إلى اللغة الألمانية.

وأفاد أنور ر. أنه في ذلك الوقت شعر بمراقبته وملاحقته وتهديده في برلين. وكان يخشى أن تكون المخابرات السورية قد عثرت عليه وتخطط لخطفه. لذا طلب من الشرطة الألمانية توفير الحماية الشخصية له. وقد وقع على إفادته بالإضافة إلى اسمه، برتبته العسكرية في سوريا: "المواطن السوري العقيد أنور ر." (الأمر الذي أشار إليه خصيصاً ممثل المدعين بالحق المدني والمحامي المتعاون مع المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان سيباستيان شارمر). وقد سجلت الشرطية البلاغ آنذاك كما قامت بإيصالها إلى مكتب التحقيقات الجنائية التابعة للولاية (LKA) الذي كان من المفترض أن يتولى التعامل اللاحق معه. ولم تتمكن الشاهدة من وصف ما حصل للبلاغ فيما بعد.

الشاهدة الثانية كانت تلك السيدة التي رافقت أنور ر. في ذلك اليوم وفق ما زُعم إلى مخفر الشرطة - ولكنها وهذا ما ذكرته منذ بداية الحديث لم تتذكر سوى القليل من ذلك اليوم. أنها تعرفت على أنور ر. بصفتها باحثة في العلوم السياسية والإسلامية بعد أن وصل إلى ألمانيا هارباً من سوريا وأجرت معه عدداً من الحوارات الطويلة على خلفية تخصصها لغرض توثيق الوضع الراهن في سوريا وتحليله.

وقد أوصى لها بأنور ر. بصفته ضابط سابق رفيع المستوى في جهاز مخابرات وجهة اتصال للمعارضة السورية في الوقت الحاضر. وردًا على السؤال ما إذا لم تشعر بتشكك نتيجة كونه ضابط مخابرات سابق، أجابت بنعم. ولكنها كانت تأمل في الحصول على معلومات مهمة منه. وبالطبع كانت تدرك أن شخصاً يعمل لدى جهاز المخابرات في سوريا بتأكيد كان له احتكاك بإنتهاكات حقوق الإنسان. أما بالنسبة لدوافعه لمغادرة سوريا فلم تستطع إلا التكهن. وعندما شعر أنور ر. بملاحقته في عام 2015 اتصل بالشاهدة عدة مرات وطلب منها المساعدة ولذا رافقته في النهاية عندما قدم البلاغ إلى الشرطة.

وبصفتها مختصة بالشؤون السورية وموظفة سابقة في السفارة الألمانية في دمشق طرح كل من القاضية والمدعي الاتحادي ومحامو الدفاع والمحامون للمدعين بالحق المدني أسئلة على الشاهدة كخبيرة. وشكلت أقوالها تناقضاً صارخاً للعديد من تصريحات أنور ر. التي ما زال يذكرها الحاضرون جيداً من اليوم السابق للمحاكمة، حيث أوضحت الشاهدة إن أمر ارتكاب أجهزة المخابرات في سوريا لجرائم حقوق الإنسان من المسلمات البديهية. وتحدثت بناءً على ما علمته خلال فترة إقامتها في سوريا عن حالات تعذيب موثقة في فروع المخابرات وعن أساليب التعذيب مثلا الوضعية المسماة بالكرسي الألماني والضرب على بطن القدمين، الضرب الذي أدى إلى وفاة العديد من الأشخاص. وأكدت الشاهدة على أن جميع أساليب التعذيب هذه كانت منتشرة في سوريا حتى قبل 2011.

موعد المحاكمة القادم في 27 مايو 2020.

اليوم الخامس، 18 مايو 2020 – بيان/ أقوال المتهم الرئيسي أنور ر.

كان هذا هو اليوم الذي كان جميع من يهتم بقضية الخطيب ينتظروه بفارغ الصبر: الناجون من التعذيب والمدعون بالحق المدني ونشطاء حقوق الإنسان من سوريا وألمانيا وفرنسا والمحامون والصحفيون من جميع أنحاء العالم حيث كان محامو المتهم الرئيسي أنور ر. قد أعلنوا عن نيتهم قراءة بيان من قبل المسؤول السابق عن التحقيقات في فرع 251 لإدارة المخابرات العامة الخاضعة للرئيس السوري بشار الأسد.

وكان أوائل الحاضرين قد وقفوا أمام مبنى المحكمة منذ الساعة السادسة صباحًا إلا أنه كان عليهم التحلي بالصبر حتى بعد الثانية ظهرًا بقليل.

إذ أن الجلسة ركزت في البداية على المتهم الآخر إياد أ. حيث تم استجواب ثلاثة شهود من موظفي المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين بالتفصيل عن قضية طلب اللجوء المقدم من قبل المتهم.

أما بعد الغداء فقد حان الوقت أخيرًا: باشر المحامي مايكل بوكير تلاوة البيان المكون من 45 صفحة. وتناوب على ذلك مع زميله يورك فراتسكي ودام الموضوع لمدة ساعتين تقريبًا حيث تم وصف السيرة المهنية لأنور ر. بالتفصيل - الدراسة والتدريب وترقيته عبر سلم المسؤوليات المختلفة في جهاز المخابرات العامة. وذُكرت كلمة "التعذيب" لأول مرة بعد 50 دقيقة فقط. وهكذا كانت المحاضرة أمرًا لا تُطاق بالنسبة للمتضررين السوريين الموجودين في قاعة المحكمة وحتى بالنسبة للكثير من الصحفيين والمعنيين بين الجمهور الذين لم يتبق لهم سوى أن يهزوا رؤوسهم.

وكان جوهر البيان الذي أدلى به أنور ر. ما يلي: إنه غير مذنب بأي شيء بل كان دائمًا آخرون قاموا بإساءة معاملة السجناء وتعذيبهم. ولم يستطع معارضة ذلك بأي شيء. حتى أنه حاول حسب أقواله مساعدة بعض السجناء. فإذن رفض أنور ر. جميع التهم المسندة إليه – إضافة إلى بعض الادعاءات المحددة من قبل الناجين من التعذيب التي تلاها المدعي العام الاتحادي في بداية المحاكمة. وتوصل الأمر به حتى إلى حد إنكار وجود أية أدوات تعذيب أو أساليب له في فرع 251. أما العديد من الأدلة المختلفة التي جمعها المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية حسب أقوال المحقق المسؤول والتي عرضها هذا الأخير في اليوم الثاني للمحاكمة فهي تشير إلى خلاف ذلك.

فقد حاول أنور ر. التقليل من دوره وإنكار أية مسؤولية: فحسب أقواله لقد مارس توفيق يونس وهو رئيس فرع 251 الضغط عليه أكثر من مرة كما أنه سحب منه مسؤولياته في أوائل يونيو 2011. ومنذ ذلك الحين لم يفعل أنور ر. شيئًا إلا القيام بالأعمال المكتبية وإعداد التقارير وإجراء بعض الاستجوابات العامة.

ثم دار الحديث حول السبب الذي دفع المتهم الرئيسي إلى الانشقاق وتوقيته وكيفيته ومغادرته سوريا أخيرًا في عام 2012. وقدم أنور ر. نفسه على أنه كان مؤيدًا للمعارضة السورية منذ فترة طويلة. وأخيرًا ذكر لهيئة المحكمة عددًا من الأشخاص يمكنهم أن يشهدوا على ذلك.

وبعد 100 دقيقة من تلاوة البيان فقد انتهى اليوم الخامس من محاكمة الخطيب بسرعة كبيرة. لم يوضح بيان أنور ر. أي شيء بل كان مجرد عبارة عن تفسيرات تفصيلية ولكنها في نهاية المطاف لم تشكل سوى رفض عام قاطع لجميع التهم. كما يناقض البيان تناقضًا صارخًا ما تردد عن نظام المخابرات السورية منذ عقود. وفي جميع الأحوال كان صفعة في وجه أولئك الذين يناضلون منذ سنوات بل وعقود من أجل مقاضاة التعذيب والجرائم الأخرى المرتكبة بحق حقوق الإنسان في المعتقلات السورية مثل فرع 251.

اليوم الرابع للمحاكمة - 29.04.2020: مقابلة شهود حول إجراءات لجوء أنور ر.

في اليوم الرابع من جلسات المحاكمة ، لم يكن هناك مدعون مشتركون في الغرفة 128 في المحكمة الإقليمية في كوبلنز ، لكن محاميهم والمتهمين ومحاميهم ومترجمي المدعى عليهم ونحو عشرة صحفيين وغيرهم من الأطراف المعنية على سبيل المثال الطلاب أو المحامين الذين كانوا يراقبون المحاكمة. تم الاستماع إلى ثلاثة شاهدات في ذلك اليوم حول إجراءات دخول أنور ر وإجراءات اللجوء - حيث كان التركيز أقل على أقوالهن وأكثر على وثائق السلطات التي يعمل الشهود من أجلها.

الشاهدة الأولى ، موظفة في المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF) فرع برلين, تم أجراء مقابلة معها حول إجراءات اللجوء لانور رسلان وعائلته في عام 2015. تحدثت الشاهدة حول إجراءات أنور ر, بسرعة كبيرة لدرجة أن المترجمين والمحامين السوريين الذين كانوا يسجلون ملاحظاتهم بالكاد استطاعوا مواكبة الأمر واضطروا إلى طلب التحدث ببطئ عدة مرات. نظرًا لأنه في حالة أنور ر. تم افتراض أن شروط اللجوء قد استوفيت ويمكنه أيضًا أن يثبت بتأشيرة في جواز سفره أنه سمح له بالبقاء في ألمانيا ، ولم تكن هناك جلسات استماع من قبل BAMF في عام 2015 ومنح اللجوء وفقا لذلك.

وأخيرًا ، تم توثيق مسار أنور ر. للجوء في ألمانيا - مع وثائق عرضها القاضي على الشاشة واحدةً تلو الاخرى مع جهاز عرض علوي في الجزء الأمامي من القاعة: بدءًا من طلب اللجوء والتأشيرات في جواز سفر أنور ر. والطوابع المختلفة في جواز سفره - بما في ذلك تأشيرة الدخول إلى برلين – مطار تيغل. الوثائق التي ربما تم نسخها بالفعل عدة مرات ، كانت في كثير من الأحيان غير مقروءة ، لا للزوار في الجزء الخلفي من القاعة ولا للقاضية نفسها. التي حاولت مع هيئة المحكمة، أخيرًا فك رموز الفقرات الخاصة بتأشيرة أنور ر.

الشاهدة الثانية ، مستشارة من وزارة الخارجية (AA) ، شهدت أولاً حول ما هي معرفتها بدور أنور ر. في معارضة المنفى. وشهدت أن ر. شارك كجزء من وفد المعارضة في يناير 2014 في مؤتمر جنيف الثاني ، وهو مؤتمر سلام للأمم المتحدة حول سوريا. كان هذا سيؤكد لها في ذلك الوقت دوره في المعارضة.

كما سُئلت المتحدثة عن خلفية دخول أنور ر. إلى ألمانيا. وذكرت أنها لا تعرف إلا من الوثائق الموجودة في الملفات التي تحدث عنها عضو سوري معارض في وزارة الخارجية في ذلك الوقت لصالح دخول أنور ر.

هنا أيضًا ، تم وضع المستندات ذات الصلة في النهاية على جهاز العرض العلوي ، على سبيل المثال طلب أنور ر. بوزارة الخارجية مع تفاصيل مهنته: العقيد في إدارة أمن الدولة.

كان لدى هيئة المحكمة والمحامين بضعة أسئلة فقط للشاهدين - وبالتالي انتهى الجزء الأول من اليوم بعد ساعة ونصف فقط مع استراحة غداء طويلة. بعد ذلك ، شهدت موظفة في هيئة الأجانب (Ausländerbehörde) (مكتب الدولة للهجرة ، برلين).

ومع ذلك ، كانت جلسة الاستماع الخاصة بها لفترة وجيزة وقد قدمت بيان قصير فقط حول طلب إعادة دخول أنور ر. من تركيا إلى ألمانيا في مايو 2015: ففي ذلك الوقت، صادرت السلطات التركية جواز سفره السوري على أساس أن تم تزويره. ومع ذلك ، من الممكن أن لاتكون الاسئلة قد وُضِّحت بالنهاية ولكن كان تركيز استجواب الشهود على الوثائق الكثيرة حول هوية أنور ر. التي جمعتها سلطة الأجانب. مرة أخرى ، كان لدى القاضية العديد من الصفحات الفردية من الملفات المعروضة على الشاشة لقراءتها ، ومرة أخرى تم عرض جواز السفر والتأشيرة للدخول إلى ألمانيا - هذه المرة حتى في نسخة مقروءة.

ستستمر المحاكمة في 18 آيار.

اليوم الثالث للمحاكمة - 28 أبريل 2020 - تقرير خبيرةعن الوضع السياسي والاجتماعي في سوريا

في اليوم الثالث من المحاكمة مثلت لورا تورمان كخبيرة. قامت تورمان وهي مختصة في علم الثقافات المقارن بتكليف من المدعي العام الاتحاديبإعداد تقرير خبير تقوم فيه بتحليل الوضع السياسي العام في سوريا في عام 2011 والإجراءات التي اتخذتها حكومة الرئيس بشار الأسد ضد المعارضة والحركة الإحتجاجية في عامي 2011-2012.

قدمت الخبيرة أولاً، لمحة عامة عن التطورات السياسية في سوريا لا سيما منذ الاستقلال في عام 1946 وشرحت مثلاً أن حكم حافظ الأسد كان حتى في السبعينيات من القرن الماضي يتميز بالقيود المفروضة على حرية التعبير ومناخ عام مطبوعبالخوف و باستخدام التعذيبكذلك. وبعد مرحلة قصيرة من الانفتاح السياسي والإصلاحات في عام 2000 ("الربيع الدمشقي")استمر القمع (العنيف) للمعارضة وأصحاب الرأي المغاير حتى تحت حكمإبنه وخليفته بشار الأسد.

وفي مارس 2011 توسعتالمظاهرات ضد الحكومةوتفاقم الوضع عندما أُلقي القبض على بعض الشباب الذين هتفوا بحسب ما زُعم "الشعب يريد إسقاط النظام" وعادوا فيما بعد من الحبسوعلامات التعذيبواضحة عليهم. وهذا ما أثارالرعب والغضب في جميع أنحاء البلاد مما أدى إلى احتجاجات جماهيرية اعتباراًمن منتصف مارس 2011، وفي نهاية المطاف إلى الحرب الأهلية في سوريا.

وشرحتتورمان تفاصيل عن مسار النزاع ثم تطرقت إلى دور أربع أجهزة مخابرات مختلفة. كما قدمت الخبيرة لمحة عامة عن الظروف في مراكز الاحتجاز التابعة للمخابرات السورية وأساليب التعذيب المختلفة

المستخدمة فيها بما في ذلك العنف الجنسي. وغالبًا ما كانت أساليب التعذيب هي نفسها التي استخدمتها الحكومة ضد المعارضة في السبعينيات.

كما تكلمت الباحثة عن النسيج الإجتماعيفي سوريا ولا سيما عن الأغلبيات والأقليات الدينية (السنة والعلويين والمسيحيين) وتوازن القويفي المجتمع وصعود العلويين إلى السلطةوكذلك عن الجيش وعن حزب البعث الذي يحكم حسب ما ينص عليه الدستورورئيس الحزب هو الرئيس الأسد.

ولمتقم هيئة المحكمة والمدافعون عن المتهمين ومحامو المدعين بالحق المدني لوحدهم بطرح الأسئلة عليتورمان،بل وتحدث كذلك الحاضر الوحيد من المدعين بالحق المدنيوهو المخرج السوري فراس فياض الذي خاطبالخبيرة في اللغة العربية (مترجمة من قبل المترجمين الموجودين دائما من أجل الترجمة لصالح المتهمين) وسألهابين أسئلة أخرىأما إذاتم وصف المعارضين بأنهم إرهابيون.

اليوم الثاني للمحاكمة – 24 ابريل 2020- تحقيقات المكتب الإتحادي للتحقيقات الجنائية

بعد بدء المحاكمة الأولى في العالم التي تعني بالتعذيب الممارس من قبل الحكومة في سوريا أمام محكمة كوبلنتس الإقليمية العليا شرح موظف في المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية في اليوم الثاني من المحاكمةكيفيةفتح إجراءات التحقيق بحق المتهمين أنور ر وإياد أ. وما كانت الخطوات اللازمة للقيام بذلك.

وأفادالموظف الذي دعته المحكمة بصفته شاهد بتفاصيل حول توقيت وكيفية معرفة السلطات الألمانية بأنو ر ر.والجرائم التي من المزعومأنه ارتكبها،كما فسر كيف قام فريق التحقيق وهو الموظف شخصياً بفحص هذه المعلومات والتأكد منهانيابة عن المكتب الاتحادي. وإلى جانبعدد كبير من التفاصيل الفنية وبعض التفسيرات حول التعاون مع سلطات التحقيق في فرنسا والسويد والنرويج وصف الشاهد تفاصيل عن الجرائم المحددة التي هي موضع المحاكمة.

وكانت بالنسبة للحاضرين في قاعة المحكمة اللحظات الأكثر كآبة، عندما تم وصف أساليب التعذيب بعينها إذ أن الموظف تحدثخلال تقديمهللمحة عامة عن جلسات استجواب الشهود عن أسوء أنواع التعذيب وهي مسندة خاصةً إلى أنور ر.

كان إهتمام الرأي العام بالمحاكمة ما زال كبيراً،حيث كانت معظم مقاعد ممثلي وسائل الإعلام في قاعة المحكمة في اليوم الثاني للمحاكمة مشغولة. وتم توزيع المقاعدالشاغرة على المشاهدين ومعظمهم من السوريين.

على الجميع التحلي بالصبر:
ويتوقع المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR أن المحاكمة قد تستغرق عدة سنوات. وقال المحامي باتريك كروكر أنه من المهم بدء المحاكمة الآن أخيراً، وأنحضر العديد من المتضررين والنشطاء والمحامين من سوريا في اليومين الأولين. ويمثل كروكر سبعة ناجين من التعذيب الذين يشاركون في المحاكمة بصفتهم مدعين بالحق المدني، إذ أن مجرد فتح هذه المحاكمةيبعث في نفوس الكثير ين داخل سوريا وخارجهاالأمل في تحقيق العدالة لجميع من وقع ضحية لنظام التعذيب الخاص بالحكومة السورية.

اليوم الأول للمحاكمة - بدء الجلسات الرئيسية وقراءة لائحة الاتهام

في 23 من أبريل/نيسان 2020تم بدءإجراءات المحاكمةبحق السوريين أنور ر. وإياد أ. بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية إضافة إلى تهم أخرى أمام المحكمة الإقليمية العليا في مدينة كوبلنتس الألمانية.وكان المتضررون والنشطاء السوريون والصحفيون من جميع أنحاء العالم وممثلو المنظمات غير الحكومية والأطراف المهتمة الأخرى يصطفون أمام المحكمة منذ ساعات قبل بدء المحاكمة- جميعهم أرادوا معايشة وتوثيق بدء المحاكمة الأولى في قضية تعنيبالتعذيب الممارس من قبل الحكومة في سوريا وهو حدث الذي طال انتظاره.

في النهاية تم السماحل14 ممثلاً للصحافة الدولية و 15 زائرًابالدخول إلى قاعة المحكمة 128 –وهذا عدد أقل من المعتاد بسبب الإجراءات الأمنية المفروضة نتيجة جائحة كوفيد-19. وتم فصل المتهمين والمدعين بالحق المدني والمحامين والمترجمين عن بعضهم البعض بألواح من الزجاج الشبكي، حيث كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان الحماية من العدوى. لذا تأكدت القاضية الرئيسة قبل بدء المحاكمة أولاً من أن الاتصال بين المتهمين ومحاميهم والمترجمين عبر جهاز الاتصال الداخلي يجري بشكل سلس.

أثناء مثول المتهمين في المحكمة - أنور ر. جاء بوجه مبين بينما وصل إياد أ. وهو يغطي وجهه بقبعته.

– مشاعر الحاضرينوذلك ليس فقط لدى المتضررين بين الجمهور: فقد دار بعض المدعين بالحق المدني وكذلك أخرون من بين الناجين من التعذيب والمتضررينظهورهم للمتهمين بكل وضوحبينما كان آخرون في انتظار هذه اللحظة بالذات كي يحدقوا مباشرة في أعين المتهمين.

بدأ المدعي العام جاسبر كلينج قراءة لائحة الاتهام بعبارة "أنا أتهم".أنور ر. متهم بالتواطؤ في 4000 حالة تعذيب و بـ 58 حالة قتل عمد وبعض الحالات من الاعتداء جنسي والاغتصاب. كما تم إدراج 24 حالة فردية في لائحة الاتهام أي تم تقديم تفاصيل عن 24 قصة شخصية لسوريين معذبين إبتداءً بالإعتقال عبر النقل إلى القسم 251 ، حيث لم تسود الظروف اللاإنسانية فحسب بلجرت أيضًا "التحقيقات" الوحشية بإستخدام التعذيب المتكرر وصولاً إلى الإفراج عنهم. وبحسب لائحة الاتهام ليس هناك شك أن أنور ر. كان مدركًاللتعذيب وموافقًاعلى استخدامه على الأقل ضمنيًا.

كما تصف لائحة الاتهام الوضع السياسي في سوريا ودور أجهزة المخابرات وتوضح أن الأمريتعلق هنا بجناة أفراد، ولكن المحكمة ستحقق أيضًا في السياق الذي من المفترض أن ارتكبت فيه الجرائم إذ أن المتهمين كانا في الأساس جزءًا من نظام كامل. يتعلق الأمر إذن بالتعذيب المستمر عبر سنوات والواسع النطاق والممنهج للمواطنين غير المرغوب فيهم بأمر من حكومة بشار الأسد.

وينويأنور ر. التعليق على لائحة الاتهام خطيًا في غضون الأيام المقبلة ولم يتكلم إياد أ. كذلك.

"اليوم شاهدتللمرة الأولى محاكمة عادلة ونزيهة.نريد ظهور الحقيقة حول نظام التعذيب في سوريا." هكذا يقول المدعي بالحق المدني **-حسين غرير-** بعد جلسة المحاكمة. ويضيف **-وسيم مقداد-** وهو أيضًامن المدّعين بالحق المدني قائلاً: "هذه المحاكمة ليست فقط مهمة بالنسبة لي شخصياً بل بالنسبة لكل من ما زاليقبع في السجون ومن لم ينجوا منها. نريد العدالة للجميع."

وستتابع المحاكمة في اليوم التالي.